الأفارقة في «إسرائيل»؛
كراهية (الكوشي) الآخرُ «المُختلف»

محمد هلسة
كاتب ومحلل سياسي

أثارت أعمال العنف، التي اندلعت الأسبوع الماضي جنوب "تل أبيب"، مرة أخرى، قضية طالبي اللجوء السياسي، وتحديداً السود منهم، في "إسرائيل". وسارعت حكومة نتنياهو إلى إلقاء اللوم على النظام القضائي، واتهامه بتعطيل التخلص من الإريتيريين في "إسرائيل" حتى اليوم. وكشفت هذه الحادثة العنيفة حقيقة، مفادها أن "إسرائيل" تمارس عنصرية مؤسسية تجاههم وتتجاهلهم، لكنها عندما تقع حوادث عنف، تستذكر هذه المجموعات المُهمشة والمُضطهَدة، والتي غالباً ما يتم استبعادها عن الخطاب الإسرائيلي العام، بصورة يومية. أعلنت عضوة الكنيست والوزيرة الصهيونية، ميري ريغيف، أن "السودانيين سرطان في جسدنا"، الأمر الذي شجع على زيادة كبيرة في جرائم الكراهية ضد الأشخاص ذوي البشرة السوداء من طالبي اللجوء في "إسرائيل".

تحوّل الخطاب الرسمي الإسرائيلي، وبدأ يتعاطى مع طالبي اللجوء على أنهم "متسللون للعمل"، وصَنّفهم في مرتبة دونية حالت دون حصولهم على المكانة القانونية و"الحقوق" المتعددة، فلا يحق لهم الحصول على مزايا الضمان الاجتماعي، ومعظم خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية.

إن السياسة الإسرائيلية تجاه طالبي اللجوء الأفارقة تستند إلى "الفوضى المقصودة"، إذ تتعمد وضع العراقيل أمام استقبال طلباتهم للجوء، وتُضيّق عليهم من أجل دفعهم إلى الاستسلام ومغادرة "البلاد" طوعاً. ومع هذا الوضع الصعب، يبدو أن البعض في "إسرائيل" لا يرغب في وقف تدفق اللاجئين، أو وقف "الجلب الجماعي" للعمال المهاجرين، حتى أولئك الذين يحملون تأشيرات دخول لها، على نحو يبدو أنها "صناعة" تَدُرّ كثيراً من المال، وهي مرتبطة بأشخاص يتمتعون بسلطة حكومية، وبعضهم أعضاء في أحزاب سياسية.

يزعم السياسيون الإسرائيليون، وحتى رئيس الوزراء نفسه، أن اللاجئين يشكلون تهديداً ديموغرافياً على الرغم من أنهم يشكلون نحو ٠,٦ ٪ من "السكان في إسرائيل". ويدّعي بعض أعضاء الكنيست كذلك أن اللاجئين "ينشرون الأمراض، ويميلون إلى ارتكاب جرائم أكثر من عامة السكان، ويشكلون تهديداً أمنياً"، على الرغم من أن أياً من هذه الادعاءات لا تدعمه البيانات الرسمية للحكومة. وتتذرع "إسرائيل" بالحالة الأمنية التي تعيشها، كدول استعمارية، بحيث تدّعي أن "تَعرُّضَها لتهديد مستمر، يخلق واقعاً سياسياً له تأثير في جميع سكانها، اجتماعياً ونفسياً". ولأنها نشأت كـ"دولة "عرقية قومية"، لتكون موطناً للشعب اليهودي، تَعَزّز، على مر الأعوام، إجماعٌ قوي بين معظم الأحزاب السياسية واليهود في "إسرائيل" على ضرورة وجود الشعب اليهودي في "دولة قومية ذات أغلبية يهودية كبيرة"، وهي تعيش دائماً هاجس الخوف العميق من المس بهذه الأغلبية.

نتيجة لذلك، هناك خوف من التهديد الديمغرافي في "إسرائيل"، الأمر الذي يعزز الدعم الشعبي للأفكار المعادية للأجانب، وإن بدرجة أكبر تجاه السود منهم. لذلك، استمرت حكومات "إسرائيل" المتعاقبة في تَجَنُّبِ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين، بحجة التهديد الديمغرافي، أو الخوف من التغيير العرقي الثقافي.

ربما لا تحظى جرائم الكراهية ضد طالبي اللجوء في كثير من الأحيان باهتمام وسائل الإعلام الإسرائيلية أو الجمهور الإسرائيلي، لكنها تَحدُث بانتظام، وغالباً ما يفلت الجناة، بحيث يخشى الضحايا تقديم شكوى، أو يشعرون بأنّ لا جدوى في القيام بذلك. وغالباً ما ينظُر ضباط الشرطة الإسرائيليون إلى الضحايا الأفارقة بازدراء.

من الواضح أن العنصرية الإسرائيلية تقف خلف هذه المعاملة القاسية والمُهينة ضد العمال المهاجرين من أفريقيا. وليست المسألة هنا مرتبطة بهاجس التهديد الديمغرافي فحسب، بل أيضاً بالأحكام القيمية التي تضع الفوارق والتباينات البيولوجية والثقافية معياراً، بحيث يُنصَّب "اللون الأبيض" في أعلى التسلسل الهرمي.

وهذا هو أيضاً سبب التعالي والعنصرية الموجهَين تجاه طالبي اللجوء من أفريقيا، بل تجاه المهاجرين اليهود من إثيوبيا، والمعاملة المُهينة المتعجرفة التي يتلقونها في "إسرائيل" منذ لحظة وصولهم إليها. إنهم يهود، لكن "لونهم" يُضيف إلى المعادلة سلوكاً لم نشهده مع غيرهم من المهاجرين. ففي الخلفية هناك دائماً مسألة "اللون" التي تحكم المواقف تجاههم.

هذا الخطاب العنصري يستفحل في الثقافة الإسرائيلية، من حيث كونها ثقافة استعمار غربي، ليس فقط تجاه غير اليهود من ذوي البشرة الداكنة، بل يتجاوزهم إلى اليهود السود.

ولعلّ قُدوم اليهود الإثيوبيين إلى "إسرائيل" كان حقيقة أخرى، بالإضافة إلى حقائق سابقة فضحت عيوب المجتمع الإسرائيلي، وكشفت "حُكمَ البيض" و"الأبارتهايد" الممارَس ضد السود، إذ إنّ السبب الحقيقي في عدم استيعابهم داخل المجتمع الإسرائيلي هو "لونهم الأسود" وتقاليدهم البعيدة عن "الأشكنازية الإسرائيلية". وإذا كان اليهود الشرقيون يُعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية في المجتمع اليهودي، فإنّ يهود الفلاشا والأفارقة يأتون في درجة متأخرة جداً عنهم أيضاً، ليضم المجتمع اليهودي بذلك طوائف الأشكناز الغربيين، والسفرديم الشرقيين، والفلاشا الإثيوبيين.

وعادةً ما يُشار إلى اليهود السود باسم "كوشي"، للدلالة على تحقيرهم وتدني مكانتهم الاجتماعية. وتشير كلمة "كوشي" إلى شخص (أسود من أصل أفريقي) ذي لون داكن جداً.

ومع هجرة اليهود الإثيوبيين إلى "إسرائيل"، في النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت كلمة "كوشي" اسماً مُستعاراً مُسيئاً، وعُدّت الكلمة الأكثر فظاظةً واستعلاءً في كنز التعابير العنصرية المستخدمة في المجتمع الإسرائيلي. ويَعُدّ المجتمع الإسرائيلي، ككلّ، لقب "كوشي" لقباً تحقيرياً مُهيناً، يُقصد به إلقاء اللوم على شخص ما بسبب لون بشرته الداكن، ووضع علامة "استثنائية" عليه تجعله أدنى من الشخص ذي البشرة الفاتحة اللون. هذا، في الواقع، تعبيرٌ عنصري فظّ، يهدف إلى إذلال الشخص وتحقيره، بسبب انتمائه إلى المجتمع "الأسود" ولون بشرته الداكنة فقط.

> لا شك في أنّ الطابع العنصري للكيان الصهيوني يمثل إحدى مقدمات تفككه وانهياره من الداخل على المدى البعيد، ولعل التاريخ يقدم أفضل الشواهد

لا شك في أنّ هذا الطابع العنصري للكيان الصهيوني يمثل إحدى مقدمات تفككه وانهياره من الداخل على المدى البعيد، ولعل التاريخ يقدم أفضل الشواهد على أن أميز الجزائري من المغربي على الإطلاق.

عندما عادت العلاقات الدبلوماسية في أيار/مايو ١٩٨٨ بين الجزائر والمغرب، لم تمضِ إلا بضعة أشهر حتى أُعلن في مراكش قيام اتحاد المغرب العربي في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩، ليضم المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا، ويصبح كتلة أفريقية عربية وازنة، أفضت لاحقاً إلى تشكل كتل عربية وإقليمية مماثلة، ولم تكن حينها المتغيرات والتحديات والمخاطر ولا طبيعة النظام الدولي كما هي اليوم.

إن الناظر إلى عموم العلاقات العربية البينية وعلاقة الجزائر والمغرب على وجه الخصوص يجد أن ما يربط بين هذه الدول سياسياً وشعبياً واقتصادياً أكثر وأكبر مما يفرقها، ويجد أنّ كل محددات التوتر والقطيعة مرتبطة بمتغيرات خارجية في المركز، منها كيان الاحتلال، فهل يعقل أن تصبح العلاقات العربية رهينة لهذا المتغير الذي لا يُخفي استهدافه للوحدة العربية؟

قد يكون من المبكر البناء على إمكانية نجاح دبلوماسية الكوارث في إذابة الجليد في العلاقة بين المغرب والجزائر، لكن الرهان قد يكون على نجاح الدبلوماسية الشعبية بين البلدين في تحقيق ما فشلت فيه السياسة الرسمية، لعل كارثة الزلزال تقرب ما أبعدته السياسة.

هل تُقرب كارثة الزلزال ما أبعدته السياسة بين الجزائر والمغرب؟

ثابت العمور
كاتب ومحلل سياسي

سيبقى يوم الجمعة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ يوماً عالقاً في ذاكرة الشعب المغربي، بعدما شيع ما يزيد على ٢١٢٢ ضحية نتيجة كارثة الزلازل التي ضربت البلاد، والتي تداعت لها دول العالم، معلنة تضامنها مع المغرب وعرض المساعدة في البحث عن ناجين تحت الأنقاض. ورغم فداحة الكوارث، فإنها لا تخلو من بصيص أمل بات يُعرف في عُرف العلاقات الدولية بدبلوماسية الكوارث؛ فجميع دول العالم بمختلف تصنيفاتها في النظام الدولي معرضة للكوارث الطبيعية.

قبل ٧ أشهر، وتحديداً فجر ٦ شباط/فبراير الماضي، ضرب زلزال مزدوج جنوب تركيا وشمال سوريا، وخلّف أعداداً كبيرة من الضحايا والخسائر. ورغم فداحة الكارثة، فإنّها كانت فرصة للكشف عن أهمية الدبلوماسية الإنسانية في خدمة الشعوب وفتح آفاق التعاون بين الدول وتجاوز خلافاتها السياسية، ولا سيما وقت الكوارث والزلازل.

فلم يمنع الخلاف السياسي الحاصل بين الدولتين الجارتين المغرب والجزائر من إذابة الجليد بينهما. فور وقوع الكارثة، تداعت الجزائر معلنة رسمياً تضامنها مع الشعب المغربي الشقيق، وأبدت استعدادها في بيان صادر عن الرئاسة الجزائرية لتقديم المساعدات وكل الإمكانات المادية والبشرية في حال طلب المغرب ذلك، وقررت في خطوة يتوقع أن يكون لها ما بعدها فتح مجالها الجوي أمام الرحلات الإنسانية والطبية نحو المغرب.

تَطوُر الموقف الجزائري من مجرد إبداء التضامن مع المغرب إلى الخطوات العملية ليس تحولاً عابراً رغم العلاقات المتوترة. جدية الموقف الجزائري تجلت في إعلان وزارة الخارجية الجزائرية تجهيز "مخطط طارئ" لمساعدة المغرب في مواجهة تداعيات الزلزال. وقد أعدت من أجل ذلك فريق إنقاذ من الحماية المدنية الجزائرية قوامه ٨٠ عنصراً متخصصاً في البحث تحت الأنقاض وتجهيز مساعدات إنسانية ولوجستية، معلنة أنها تنتظر الإشارة من المغرب للتحرك. رغم قطع العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١، فإن علاقات الترابط والتاريخ والمصير المشترك بين الجزائر والمغرب ليست وليدة لحظة عابرة على أنقاض الزلزال، وما يجمع البلدين أكثر مما يفرقهما، حتى لا يكاد المرء يفرق بين المغربي والجزائري. وقد أمضيت في الجزائر ٥ سنوات التقيت خلالها أشقاء مغاربة لم أكن أميز الجزائري من المغربي على الإطلاق.

> لم يمنع الخلاف السياسي الحاصل بين الدولتين الجارتين المغرب والجزائر من إذابة الجليد بينهما فور وقوع كارثة الزلزال

التحليل الإخباري

مقررات قمة العشرين.. لصالح من ولضد من؟

عبدالباري عطوان
كاتب ومحلل سياسي

النّجاح الأبرز لقمّة العشرين التي عقدت في العاصمة الهنديّة يوميّ السبت والأحد الماضيين، بقِيادة الرئيس الأمريكي جو بايدن ورئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي يتمثّل في "الممر الاقتصادي" الذي من المُفترض أن يربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، ويُشكّل نواةً لتحالفٍ اقتصاديّ جديد لخنق منظومة دول "بريكس" في مهدها، وتكريس التطبيع بين كيان الاحتِلال ودُول الخليج الفارسي، أو مُعظمها، وتهميش قناة السويس كممرٍّ عالميٍّ للتجارة بين الشّرق والغرب، وإضعاف، وربّما وأد طريق الحرير الصيني (الحزام والطريق).

هذه النتائج الاقتصاديّة والسياسيّة الضّخمة، والمُتّفق عليها مُسبقًا بين الرئيس الأمريكي وحُلفائه القُدامى والجُدد، جاءت لتصبّ في مصلحة الولايات المتحدة، ومُحاولة لإنقاذ، أو وقف تدهور حُظوظ زعامتها للعالم، ولجم الصّعود الصيني على الصّعد كافّة، والتّحشيد لجبهةٍ جديدةٍ مُوسّعةٍ ضدّ روسيا في حرب أوكرانيا.

غِياب الرئيسين الصيني تشي جين بينغ، والروسي فلاديمير بوتين عن هذه القمّة كان مدروسًا بعنايةٍ فائقة، لأن الحُضور يعني إعادة تتويج بايدن رئيسًا لأمريكا في الانتخابات الرئاسيّة المُقبلة، وإعادة تعزيز زعامة القُطب الواحِد للعالم التي تآكلت في الأعوام القليلة الماضية، لمصلحة الثّنائي الصيني الروسي. واستِثناء العِراق وسورية ومِصر وتركيا وإيران من مُرور هذا الكوريدور الاقتِصادي من أراضيها لم يكن عشوائيًّا، واستِبعادها كان مُتعمّدًا، لأن مُعظمها أقرب إلى المحور الصيني الروسي، وتملك مُعظمها تاريخًا عميقًا للعداء للغرب، بحُكم العقيدة الإسلاميّة، والإرث الامبراطوري التاريخي المُمتَد لعدّة قُرون.

الرئيس بايدن كان مُحِقًّا عندما قال إن الاتفاق على إنشاء هذا "الكوريدور" سوف يُغيّر قواعد اللّعبة، لأنّه سيُؤدّي إلى إنشاء خُطوط سكك حديد، وربط الموانئ البحريّة لتعزيز التّبادل التجاري، وتسهيل مُرور البضائع، ودعم جُهود تطوير الطّاقة النظيفة، ولكنّه لم يقل، أيّ بايدن، في الوقتِ نفسه، أنه سيُتوّج دولة الاحتِلال زعيمةً لِمنطقة الشرق الأوسط، ويُخرجها من جميع أزماتها الرّاهنة والقادمة.

الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان الذي كان حُضوره "مُهمّشًا" في قمّة العشرين الأخيرة، قال بعد عودته إن تركيا هي الخط الأكثر مُلائمة لحركة المُرور من الشرق إلى الغرب، في مشروع الممر الاقتِصادي بين الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط، وربّما يقف هذا الوعي التركي المُتأخّر لخُطورة هذا المشروع خلف اللّقاء الحار بينه وبين الرئيس المِصري عبد الفتاح السيسي على هامِش القمّة. ومِصر ومُعظم دول الشرق الأوسط والاتحاد المغاربي، والجزائر خصّيصًا، ناهِيك عن الشعب الفِلسطيني، ستكون المُتضرّر الأكبر من هذه المنظومة الاقتصاديّة السياسيّة الجديدة التي تتزعّمها الولايات المتحدة، وبالتّنسيق مع دولة الاحتِلال. وقناة السويس التي تدرّ أكثر من عشرة مِليارات دولار سنويًّا على الخزينة المِصريّة ستكون أبرز الضّحايا، وستَفقِد ٢٢ بالمِئة من حجم التجارة عبرها مُنذ اليوم الأوّل لتدشين هذا المشروع الذي سيمرّ من فوقها باتّجاه ميناء حيفا.